

منهجية تصنيف الجودة الشرعية





منهجية تصنيف الجودة الشرعية

مقدمة

يعتبر تصنيف الجودة الشرعيه (أحكام الشريعة الإسلامية) عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى تقيد والتزام المؤسسات المالية الإسلامية أو المؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية وكذلك المنتجات المالية الإسلامية مثل الصكوك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن بين أهداف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) أن يصبح تصنيف الجودة الشرعية مرجعا يمكن للمستثمرين والممولين الاعتماد عليه للتوصل إلى شروط الجودة اللازمة لمراعاة قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنسبة للخدمات المالية التي تسوق على أنها خدمات إسلامية.

ويختلف تصنيف الجودة الشرعية عن التصنيف الائتماني من حيث أن الأخير هو عبارة عن تقييم لملاءة المؤسسات المالية وقدرتها على سداد التزاماتها. ومن ناحية أخرى فإن تصنيف الجودة الشرعية لا يتعلق بملاءة أو القدرة المالية للمؤسسة أو بجودة الأوراق المالية أو المنتجات المالية، بل أنه يهتم بإصدار رأي مستقل حول الجودة الشرعية لدى المؤسسات المالية أو الأوراق المالية أو المنتجات المالية.

الحاجة إلى تصنيف الجودة الشرعية

ليس هناك ثمة شك في أن العنصر الرئيسي الذي يميز منتجات المؤسسات المالية الإسلامية هو أنها مشروعة وأن الناس يفضلونها على المنتجات التقليدية بسبب هذا الجانب الهام من أجل الابتعاد عن كل ما هو حرام وممنوع بموجب أحكام الشريعة. لهذا فإن هذا العنصر يجب أن يكون قابلا للقياس ويجب أن تكون هناك وسيلة لتقييم هذه المؤسسات أو المنتجات حسب المدى الذي تراعي بموجبه هذا العنصر أو الجانب الشرعي لاسيما وأنه لا يمكن أن تكون جميعا بنفس المستوى. بالتالي إذا تم إجراء هذا التقييم فإنه من الطبيعي أنه سيؤدي إلى تحسين الجودة الشرعية.

ومن الفوائد العظيمة لتوافر التصنيف كأداة هو ضمان أن تؤدي المنافسة - التي تعد مفيدة وضرورية - إلى تحسين الجودة الشرعية للأعمال المصرفية والمالية الإسلامية. ولن يتأتى ذلك ما لم تكن هناك آلية لتقييم وقياس مدى هذه المشروعية وقدرتها على الإفصاح للجمهور.



لجنة تصنيف الجودة الشرعية

تعتبر جودة التصنيف الشرعي نظام تقييم شفاف يعتمد بشكل رئيسي على عناصر الموضوعية والاستقلالية وعدم التحيز و يقوم بتنفيذ هذا النظام متخصصون يعملون تحت إشراف مجلس مكون من مجموعة من كبار الفقهاء (علماء في الفقه الإسلامي). وتشمل معايير اختيار العلماء التنوع الجغرافي والخبرة في مجال التمويل المصرفي الإسلامي.

تجتمع سكرتارية المجلس الشرعي لاختيار لجنة مكونة من ثلاثة علماء من بين مجموعة الفقهاء لتولي مهمة التصنيف. سيؤمن اختيار أعضاء اللجنة أن يكونوا مستقلين وليست لديهم ثمة علاقة بأية جهة أو مؤسسة يتم تصنيفها ويجب أن يمثلوا أيضا السوق الذي تقع فيه الجهة أو المؤسسة. تتم مراجعة أعمال اللجنة من قبل المجلس الشرعي الذي سوف يعقد اجتماعاته بصفة دورية.

وستوفر إدارة الوكالة الدعم للجنة تصنيف الجودة الشرعية للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالردود على استفسارات لجنة تصنيف الجودة الشرعية من العملاء.

المنهجية

تعتمد الطريقة المتبعة على مراجعة العناصر الرئيسية التالية لإعطاء فكرة عامة عن مدى احترام المؤسسات المالية قواعد ومبادئ الشريعة في ما تقوم به من أنشطة ومدى الجودة الشرعية للضوكوك والمنتجات المالية.

لا تهدف جودة التصنيف الشرعي إلى إبداء رأي شرعي حول المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق على هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أو تصحيح ما تقدمه من فتاوى. تتطلع الوكالة إلى خدمة جميع المسلمين من جميع المذاهب والاتجاهات. ويتمثل الدور الرئيسي للوكالة في مجال التصنيف في تقييم مستوى التزام المؤسسات بالإجراءات المتبعة من قبل هيئات الرقابة الشرعية لديها بنية حسنة من حيث الالتزام بنصوص وروح الشريعة الإسلامية. كما ستقوم الوكالة بدراسة وجود آلية لتقييم مدى التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وما إذا كانت لدى هيئة الرقابة الشرعية لديها السلطة الكافية للدراسة والتقييم وكذلك المعلومات اللازمة والإمكانات للقيام بمهامها. مع هذا فإن هذا لا يعني أن المجلس الشرعي التابع للوكالة واللجان المنبثقة عنه لن تقوم بدراسة كافية للآراء التي تقدمها هيئات الرقابة الشرعية لدى المؤسسات ولن تهتم بالتحفظات التي قد يتم التعبير عنها بشأن الفتاوى من قبل الخبراء. في مثل هذه الحالات سوف تقوم الوكالة بتقييم موضوعي للتحفظات.

من جهة أخرى سوف تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات/ الأنظمة للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية. سوف تتطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة المنتجات والأنظمة التي تقدمها المؤسسة على أنها إسلامية. وستتم أيضا دراسة الفتوى (الفتاوى) التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لقواعد الشريعة الإسلامية. وسوف يكون لأسماء العلماء الذين يصدرون الفتاوى تأثير على طبيعة الفتوى. وسيكون استقلال العلماء أمرا بالغ الأهمية.

ثم سوف تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات وبشكل ذلك أساسا للفتوى. وستقوم الوكالة أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية والتعامل مع حالات عدم الالتزام بالأحكام الشرعية.

بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي أو نافذة إسلامية، سوف تدرس لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال. إن الفصل الكامل للأموال وأنشطة التمويل هو من الأمور المرغوب فيها.

كما سيتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء/ للمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها وسيكون لذلك تأثيره على تصنيف الجودة الشرعية.

وسوف تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين والموظفين في المؤسسة وما هو النظام المعمول به من أجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وسوف يعتبر مدى التزام اللائحة بمبادئ الشريعة من الأمور الهامة.

وسوف تدرس السياسات والممارسات المحاسبية وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية لهيئة معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية طالما لا يوجد تعارض فيما بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة. وسوف تكون للأوضاع التنظيمية المحلية ومدى مراعاتها تأثير على عمليات التصنيف.

كما ستقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات والإجراءات لتأمين سلامة الأموال. سيتم القيام بذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة.

يتم القيام بعملية التقييم بناء على طلب المؤسسة وبالتعاون معها. ولن يتم الإعلان عن التصنيف قبل مناقشته مع المؤسسة المعنية. هدف الوكالة أن يكون تأثير التصنيف والمراقبة إيجابيا على قطاع العمل المصرفي الإسلامي وليس العكس. وسبق هذا التصنيف ساريا لمدة سنة يخضع خلالها للمراقبة من قبل الوكالة بحيث يمكن للوكالة تخفيض هذا التصنيف أو رفع درجته وفق معطيات أو معلومات أو حقائق جديدة أو عند إحساسها بما يستدعي ذلك. أما إذا قرر المصرف عكس ذلك فإن الوكالة تعلن للجميع سحبها للتصنيف.

درجات منهجية تصنيف الجودة الشرعية

(SQR) AAA : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) AAA يلتزم بمستوى ممتاز جداً بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقاً لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة .

(SQR) AA : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) AA يلتزم بمستوى ممتاز بمعايير تصنيف الجودة الشرعية ومتطلبات طبقاً لمنهجية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة.

(SQR) A : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) A يلتزم بمستوى مرتفع جداً بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقاً لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة ، ويعاني من أوجه قليلة جداً من الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي .

(SQR) BBB : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) BBB يلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقاً لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من أوجه قليلة من الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي .

(SQR) BB : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) BB يلتزم بمستوى مرض بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقاً لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي.

(SQR) B : في رأي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل (SQR) B يلتزم بمستوى مقبول بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقاً لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي .

تسلسل عملية تصنيف الجودة الشرعية

١	يوقع اتفاقية للتصنيف الشرعي مع الوكالة	المصدر/العميل
٢	يقدم مواد المعلومات المبدئية المطلوبة إلى الوكالة	
٣	تبلغ أمانة هيئة الرقابة الشرعية لتشكيل لجنة جودة التصنيف الشرعي	الوكالة
٤	تقوم بدراسة مبدئية وترسل المعلومات الأولية إلى لجنة جودة التصنيف الشرعي	
٥	تقوم بالاتصال بالوكالة لتقديم استبيان تفصيلي إلى المصدر/العميل	لجنة جودة التصنيف الشرعي
٦	يقدم معلومات تفصيلية للرد على الاستبيان التفصيلي	المصدر/العميل
٧	تحدد مع لجنة جودة التصنيف الشرعي النقاط الواجب تناولها في مرحلة الدراسة والتدقيق	
٨	تقوم بإجراء تحليل لما قبل إجتماع التدقيق والدراسة	الوكالة
٩	تقوم بعقد اجتماعات للدراسة اللازمة	
١٠	تقوم بإجراء تحليل لما بعد مرحلة الدراسة	
١١	تعد تقرير خاص باجتماعات لجنة جودة التصنيف الشرعي	
١٢	تقرر جودة التصنيف المبدئي/الأولي	لجنة جودة التصنيف الشرعي
١٣	تخطر المصدر/العميل بالتصنيف المبدئي/الأولي	
١٤	تبحث أسس ومبادئ التصنيف والمسائل ذات العلاقة مع المصدر/العميل	الوكالة
١٥	يمكن له الإستئناف بالاستناد على أية حقائق أو معلومات جديدة	المصدر/العميل
١٦	تبحث الإستئناف المقدمة من المصدر/العميل وتصدر قرارها	لجنة جودة التصنيف الشرعي
١٧	تبلغ قرار لجنة جودة التصنيف الشرعي إلى المصدر/العميل	الوكالة
١٨	يوافق على الإعلان عن التصنيف الشرعي للجمهور	المصدر/العميل
١٩	تعلن التصنيف الشرعي لوسائل الإعلام	الوكالة

علماء الشريعة في مجلس تصنيف الجودة الشرعية

١. القاضي محمد تقي عثمانى، باكستان
٢. د. عبد الستار أبو غدة، سوريا
٣. د. محمد علي القري، السعودية
٤. د. العياشي فداد، الجزائر
٥. د. أحمد علي عبد الله، السودان
٦. د. نزيه كمال حماد، كندا
٧. الشيخ محمد علي التسخيري، إيران
٨. د. حسين حامد حسان، مصر
٩. د. الشيخ نظام اليعقوبي، البحرين
١٠. د. محمد داود بكر، ماليزيا
١١. أ.د. محمد عبد الغفار الشريف، الكويت
١٢. د. عبد الوهاب الديلمي، اليمن
١٣. أ.د. عبد السلام العبادي، الأردن
١٤. الشيخ محسن حسين العصفور، البحرين
١٥. د. محمد الحبيب بن الخوجة، تونس
١٦. أ.د. علي محي الدين القره داغي، قطر
١٧. الشيخ عبد الله بن منيع، السعودية
١٨. الشيخ خليل أميس، لبنان
١٩. د. عبد العزيز بايندر، تركيا

برج الزامل، الدور السابع، شارع الحكومة، المنامة ٢٠٥، البحرين

ص.ب ٢٠٥٨٢، المنامة، البحرين

تليفون: +٩٧٣ ١٧ ٢١١٦٠٦ - فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٢١١٦٠٥

البريد الإلكتروني: iira@iirating.com

الموقع الإلكتروني: www.iirating.com

تم الحصول على جميع المعلومات المشمولة هنا من قبل الوكالة من مصادر يمتدق بأنها دقيقة ويمكن الاعتماد عليها. لا تقوم الوكالة بتدقيق أو التحقق من صحة أو من دقة أي من هذه المعلومات. نتيجة لذلك فإن المعلومات في هذا التقرير تقدم بدون أي إقرار أو ضمان من أي نوع. تعكس تصنيفات الوكالة رأي الوكالة ولا تعد ضمانا لقدرة الجهة التي يجري تصنيفها في الوقت الحاضر أو المستقبل على مواجهة التزاماتها التعاقدية كما أنها لا تمثل توصية بشراء أو بيع أو امتلاك أية ورقة مالية.